



لم يلاحظ دفتر الشروط الذي وضع لمتقاضي تلاميذ أعمال المطهرين خبرة المتعهد في مجال معالجة النفايات (هيلم الموسوي)

والفرز الموقع مع «سوكوم» ينتهي في 2016/12/31، أما عقد الجمع والنكس ينتهي في شهر آذار المقبل.

#### من سيرث «سوكوم»؟

قد يكون خروج «سوكوم» مستغرباً لدى الكثيرين، لكن المتابعين للملف يُدرجون هذا الخروج ضمن أسلوب «خلط الأوراق» الذي سيجري مسالة توزيع ريع إدارة هذا الملف إلى جهة أخرى ستحكم قضيتها عليه خلال السنوات الأربع المقبلة. تقول بعض المصادر الواسعة الاطلاع أن الرئيس فؤاد السنيرة هو «المايسترو» الذي أدار مسالة المناقصات مع حفظ حصص «الكنس» منها. والمقصود هنا رئيس مجلس النواب نبيه بري والنائب وليد جنبلاط. بحسب المصادر، حاول وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق أن يلعب دوراً في مسالة المناقصات، لكنه أقصي فيما بعد وتسلم الوزير أكرم شهيب المسالة.

تشير الوقائع والمعطيات إلى أن «الحضة الأسد» كانت من نصيب شركة «الجهاد للتجارة والمقاولات» التي فازت في مناقصة تليزيم مطمر الكوستابرافا مرتين. إذ جرت إعادة هذه المناقصة بعد فارق الأسعار الذي أظهرته مع شركة داني خوري في مناقصة برج حمود، وتقدمت إليها الشركة مرة ثانية، وفازت بسعر أقل بـ 12 مليون دولار (راجع مقال العرب يفوز بمناقصة الكوستابرافا مجدداً.. أقل بـ 12 مليون دولار). كما فازت الشركة في المناقصة الأهم، وهي مناقصة المعالجة والفرز عبر ائتلافها مع شركة soriko البلغارية. وكان لافتاً فوز الأخيرة، شركة الشركة أيضاً، في مناقصة جمع ونقل نفايات أفضية بعيدا والشوف وعاليه عبر ائتلافها مع شركة «معوّض-أده».

اللافت في المناقصات كان ما أظهرته نتائج العروض المالية من حسم على الأسعار كان يُرفق مع السعر الأساسي الذي كان مُتقارباً مع أسعار الشركات المتقدمة الأخرى، وهو ما حصل تقريباً في جميع المناقصات. المصادر نفسها تقول إن المناقصات كانت «مُسبقة النتائج والتوقعات».



ما يعني أنها كانت تتقاضى أموالاً لقاء أعمال لم تُنجز، وهذه النقطة تُشكل حالياً محور القضية المرفوعة ضدها من قبل النائب العام المالي.

أمّا بالنسبة إلى أعمال الجمع والنكس، فالجدير ذكره أن هذه المناقصة لم تشمل نفايات العاصمة، بعدما طلب المجلس البلدي لبلدية بيروت الاستقلال في إدارة النفايات من ناحية الكنس والجمع فقط. وقد تم تقسيم هذه المناقصة إلى مناقصتين: واحدة تتعلق بجمع ونقل وكنس نفايات قضاءي المتن وكسروان التي فازت بها شركة «رامكو» اللبنانية مع شركة «التاس يابي سان» التركية بسعر بلغ 27,9 دولار للطن. وأخرى تتعلق بجمع ونقل وكنس نفايات بعدا والشوف وعاليه التي فازت بها شركة «معوّض-أده» اللبنانية مع شركة «سوريكو» البلغارية بسعر بلغ 26,9 دولار للطن الواحد. وبحسب المكتب الإعلامي لشركة «سوكوم»، فإن الأخيرة كانت تتقاضى متوسط سعر يبلغ 32 دولاراً لكنس ونقل الطن الواحد من النفايات. تجدر الإشارة إلى أن عقد المعالجة

المناقصات الأخيرة، وكانت أكثر وقرأ على الدولية، على الأقل كانت جنبتها خسارة مساحات كبيرة من بحرهما المردوم». فلماذا أسقطت هذه المناقصات؟

يقول المصدر نفسه إن هذه المناقصات أسقطت بقرار سياسي، «علماً أن الأسعار التي جاءت بها تلك المناقصات كانت أفضل بكثير، إضافة إلى أنها كانت ستجنّب الدولة اللجوء إلى خيار طمر البحر وإلى استثناء مناطق دون أخرى».

بالعودة إلى تلك المناقصات، فقد تم حينها تقسيم المناطق إلى 6 مناطق خدمية: 1- بيروت الإدارية وضواحيها، 2- أفضية كسروان والمتن، 3- أفضية عاليه والشوف وبعيدا، 4- محافظتا لبنان الشمالي وعكار، 5- محافظتا لبنان الجنوبي والنبطية، 6- محافظتا البقاع وجعلبك الهرمل.

وبحسب دفتر الشروط لهذه المناقصات، كان إيجاد الألية المتكاملة للكنس والجمع والمعالجة تقع ضمن مسؤولية المتعهد. أمّا السعر الذي قدمته الشركات التي فازت في تلك المناقصات فكان يتراوح بين 150 و200 \$ للطن الواحد. التكاليف المترتبة على هذه الأسعار، تُعدّ، وفق مصادر في المجلس، أقل من التكاليف التي نصّت عليها المناقصات الجديدة المُقدّرة بنحو 500 مليون دولار.

إلا أن أسعار المناقصات الحالية، تبقى، على «ضخامتها»، أقل من أسعار شركة «سوكوم»، وفق ما تُظهره مُقارنة تسعير معالجة وكنس وجمع الطن الواحد للنفايات. الارتكاز على مُقارنة تسعير الطن الواحد، يعود إلى أن صيغة العقود التي كانت موقعة مع «سوكوم» وشقيقاتها «شائكة نوعاً ما ترتبط بوضع شطوط على الكميات وغيرها»، وبالتالي جرى اعتماد مقارنة على أساس تسعير الطن الواحد.

المقارنة مع أسعار «سوكوم»

بالنسبة إلى تكاليف الفرز والمعالجة، أظهرت المناقصة الجديدة التي فازت بها شركة «الجهاد للتجارة والمقاولات» فارقاً كبيراً في الأسعار

المقارنة مع أسعار «سوكوم»

بالنسبة إلى تكاليف الفرز والمعالجة، أظهرت المناقصة الجديدة التي فازت بها شركة «الجهاد للتجارة والمقاولات» فارقاً كبيراً في الأسعار

سيشمل مساحة 576 ألف متر مربع من البحر، على الشكل التالي:

في برج حمود:  
- ردم 65 ألف متر مربع لإقامة محطة تكريز.

- ردم 97 ألفاً و400 متر مخصصة كـ «أراض عامة» توهب إلى بلدية برج حمود.

- ردم 126 ألفاً و400 متر مخصصة لإقامة المطمر الجديدة:

ردم 122 ألفاً و700 متر مخصصة لإقامة المطمر.

ردم 119 ألفاً و500 متر مخصصة كـ «أراض عامة» توهب إلى بلدية الجديدة.

ردم 45 ألف متر مربع استكمالاً لمشروع لينور القائم على ردم البحر لإقامة الأوتوستراد البحري.

في خلدة:

تُظهر الخرائط المُتعلّقة بإنشاء المطمر المؤقت عند مصب نهر الغدير/ الكوستابرافا، أنه سيتم ردم 160 ألف متر مربع، ستُخصص المساحة كلها لإقامة المطمر، وبحسب وعود الحكومة، بعد الانتهاء من مدة المطمر، سيتم وهب المساحة المردومة إلى بلدية الشوفيات.

ما يجب الالتفات إليه هو أن دفتر الشروط الذي وضع للمناقصتي تليزيم أعمال المطمرين، لم يلاحظ خبرة المتعهد في مجال معالجة النفايات.

ردم البحر ليس الكلفة الوحيدة، وإن كانت «الأعلى». تُقدّر الكلفة الإجمالية المالية لنتائج المناقصات الست التي أقرتها الخطة بنحو 500 مليون دولار، فضلاً عن 90 مليون دولار إضافية أقرتها الحكومة كـ «رشي» للبلديات التي قبلت بـ «احتضان» المطامر.

#### كيف تتوزع الـ 500 مليون دولار على المناقصات؟

1- مناقصة تليزيم أعمال المطمر المركز المؤقت للمطمر الصحي عند مصب نهر الغدير/ الكوستابرافا: 60 مليون دولار.

2- مناقصة تليزيم أعمال مطمر برج حمود: 109 ملايين دولار.

3- مناقصة المعالجة والفرز: 81 مليون دولار.

4- مناقصة الجمع والنقل والكنس (كسروان والمتن): 86 مليوناً و254 ألفاً و245 دولاراً.

5- مناقصة الجمع والنقل والكنس (بعيدا والشوف وعاليه): 128 مليوناً و763 ألفاً و57 دولاراً.

6- مناقصة الإشراف على مطمر برج حمود (فاز بها الاستشاري رفيف خوري وشركاه بحصوله على 0,4% من قيمة المشروع): 463 ألف دولار.

7- مناقصة الإشراف على مطمر الكوستابرافا (فازت بها المجموعة المتدمجة: دار الهندسة والاستشاري نزيه طالب وشركاه وشركة الحلول البيئية المستدامة بحصولها على 0,75% من قيمة المشروع): 450 ألف دولار.

#### 90 مليون دولار إضافية

إضافة إلى الـ 500 مليون دولار، ستردّف الحكومة 40 مليون دولار كحوافز تُعطى لبلديات برج حمود/ الجديدة- البوشرية- السد/ الشوفيات/ برج البراجنة/ المنطقة الخدمية الثانية (الشوف وعاليه). كذلك خُصصت الدولة مبلغ 50 مليون دولار لـ «تغطية مشاريع إنمائية في البلديات المحيطة بكل مطمر من المطامر الثلاثة وموزعة على أربع سنوات على أن يُعد مشروع قانون برنامج لتمويل هذه المشاريع».

#### إسقاط مناقصات الـ 2015 بقرار سياسي

يقول مصدر مُطلّع في مجلس الإنماء والإعمار أن «الصيغة القديمة» للمناقصات التي تم إعدادها صيف 2015، كانت أفضل من صيغة